الأمم المتحدة



Distr.: General
31 January 2001
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٢٧٠ التي عقدها مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ حول موضوع نظر المجلس في البند المعنون ''تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات''، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

''أولى مجلس الأمن مزيدا من النظر في مسألة تعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على أهمية التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وما ورد في بياني رئيسه المؤرخين ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/13) و ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/PRST/1994/22). ويحيط المجلس علما بالآراء التي تم الإعراب عنها في المناقشة المتعلقة بموضوع ''تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات'' في جلسته ٤٢٥٧ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويسلم المجلس بمدى ضرورة تحسين علاقاته مع البلدان المساهمة بقوات والحاجة إلى العمل معا برؤية متضافرة لتحقيق الغايات المشتركة.

''ويسلم مجلس الأمن، في ضوء تزايد أعباء عمليات حفظ السلام، بضرورة إيجاد علاقة ثلاثية شفافة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات على نحو يؤدي إلى بعث روح جديدة من الشراكة والتعاون والثقة.

''والمجلس، إذ يسلم بالمساعدة الكبيرة التي يمكن للبلدان المساهمة بقوات أن تقدمها لعملية التخطيط من خلال تجربتها وخبرتها في الميدان، يؤكد المجلس مرة أخرى اتفاقه على عقد مشاورات في الوقت المناسب مع البلدان المساهمة بقوات في مختلف المراحل التي تمر بها أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما حين يكون الأمين العام قد حدد البلدان المحتمل مساهمتها بقوات في عملية جديدة أو جارية من عمليات حفظ السلام، أو خلال مرحلة تنفيذ هذه العملية، أو

عند النظر في تغيير ولاية هذه العملية أو تجديدها أو إكمالها، أو في حال أدى التدهور السريع في الوضع على الأرض إلى تهديد سلامة أفراد عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام وأمنهم.

"وسوف يسعى مجلس الأمن إلى كفالة أن تكون جميع الجلسات الخاصة المنصوص عليها في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ذات موضوع ومغزى وأن تكون تمثيلية وأن تتيح إمكانية إجراء تبادل كامل لوجهات النظر. كما يؤكد المجلس أهمية مشاركة جميع الأطراف المعنية مشاركة كاملة ويحض البلدان المساهمة بقوات على المبادرة بالدعوة إلى فتح الباب أمام عمليات تبادل ذي موضوع للمعلومات. وسوف يقدم الرئيس إلى أعضاء المجلس، عند الاقتضاء، تقريرا مفصَّلا عن المشاورات التي تجري مع البلدان المساهمة بقوات.

"ويشدد مجلس الأمن على ما يعود به من فائدة عقد جلسات إحاطة وافية وشاملة من جانب الأمانة العامة في جلسات مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، العناصر العسكرية.

"ويحث مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة بذل جهوده الرامية إلى تحسين التنسيق والتعاون بشأن مسائل حفظ السلام في منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة.

"ويحث مجلس الأمن الأمين العام على أن يعمل على زيادة الوعي العام عالميا بما تقدمه عمليات حفظ السلام من مساهمة إيجابية وبالدور الذي يضطلع به حفظة السلام من مختلف البلدان المساهمة بقوات.

"ويسلم مجلس الأمن بحتمية أن يكون بمقدور الأمانة العامة الاعتماد على موارد بشرية ومالية كافية حتى تستجيب للطلبات الملقاة على عاتقها. ويؤكد أهمية متابعة تقرير الفريق المعني بعمليات السلام (S/2000/809) بغية تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من الإدارات المعنية في الأمانة العامة، التي تساهم في مجال حفظ السلام.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن مشكلة عدم الوفاء الكامل بالالتزامات فيما يتعلق بالأفراد والمعدات لعمليات حفظ السلام تتطلب أن تتحمل الدول الأعضاء نصيبها من المسؤولية في دعم ما تقوم به الأمم المتحدة من دور في حفظ السلام.

"ويسلم مجلس الأمن بأن الإبطاء في السداد يسبب ضغوطا شديدة على ميزانيات البلدان المساهمة بقوات. وهو يحث جميع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينه، حتى تتمكن عمليات حفظ السلام من الوقوف على قاعدة مالية متينة.

"ويقرر مجلس الأمن إنشاء فريق عامل جامع معني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولن يحل الفريق العامل محل الاجتماعات الخاصة التي تُعقد مع البلدان المساهمة بقوات. وسيتناول الفريق العامل مسائل حفظ السلام العامة ذات الصلة بمسؤوليات المجلس والجوانب التقنية لعمليات حفظ السلام كل على حدة مع مراعاة اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، حسب الاقتضاء. وسيسعى الفريق العامل للحصول على آراء البلدان المساهمة بقوات بوسائل منها عقد اجتماعات بين الفريق العامل والبلدان المساهمة بقوات، وذلك حتى يأخذ المجلس آراء هذه البلدان في الاعتبار.

"ويتولى الفريق العامل، كخطوة أولى، مهمة النظر بصورة متعمقة، في جملة أمور، في جميع الاقتراحات المقدمة أثناء الجلسة العلنية التي عقدها المجلس في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بما في ذلك السبل الكفيلة بتحسين العلاقة بين الأطراف الثلاثة وهي المجلس، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة، وفي تقديم تقرير إلى المجلس بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وسوف تُرسل إلى الفريق العامل قائمة إرشادية لينظر فيها تتضمن جميع الأفكار والاقتراحات التي عرضت في الجلسة العلنية المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١".